

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9328

الأربعاء، 24 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد بيريس لوس
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيدة بونغو
	غانا السيد بوانتغ
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-14648 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيدة تانيا هاري، المديرية التنفيذية لمنظمة "جيشاه - مسلك" الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): في الشهر الماضي، تم تذكيرنا مرة أخرى بالحالة الأمنية المتقلبة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لتصعيد دموي آخر بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة في غزة. وبينما لا يزال وقف إطلاق النار ساريا، يجب أيضا أن تقترن الجهود الرامية إلى تهدئة النزاع بخطوات من كلا الجانبين وبدعم من المجتمع الدولي لإعادة التحكم في مسار كسر دائرة العنف. وأذعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال الانفرادية والتحريرية التي تقوض آفاق السلام فضلا عن التصدي للتحديات المالية والمؤسسية الكبيرة التي تواجهها السلطة الفلسطينية.

ويساورني القلق بشكل خاص إزاء أزمة التمويل التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة المعنية بدعم الخدمات الأساسية وتقديم الدعم الاجتماعي، بما في ذلك المساعدة الغذائية الطارئة للفلسطينيين. فبدون تجديد التمويل سيعلق برنامج الأغذية العالمي المساعدات النقدية التي يقدمها لنحو 200 000 فلسطيني الأسبوع المقبل، ولن يكون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الموارد اللازمة لتقديم خدماتها الأساسية في أيلول/سبتمبر. ذلك إلى جانب التحديات المالية القائمة التي تواجهها السلطة

الفلسطينية وانخفاض دعم المانحين بشكل عام. لذلك أشجع الدول الأعضاء على البحث فورا عن سبل لزيادة دعمها للفلسطينيين، بما في ذلك تمويل الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، وإلا سنواجه تحديات إنسانية خطيرة وأمنية محتملة. ولا مجال لإضاعة الوقت.

لقد تصاعدت التوترات بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة في 2 مايو/أيار، عندما توفي خضر عدنان، أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، في سجن إسرائيلي بعد إضراب عن الطعام دام 86 يوما. ردا على ذلك أطلقت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرها من الفصائل المسلحة في غزة أكثر من 100 صاروخ باتجاه إسرائيل تسببت في أضرار ولكن دون وقوع ضحايا. من جانبه رد سلاح الجو الإسرائيلي بشن هجمات جوية ضد ما وصفه بأنها أهداف لحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين في القطاع، أسفرت عن مقتل فلسطيني وبعض الأضرار. وبعد جهود مكثفة بذلتها مصر وقطر والأمم المتحدة توقفت الأعمال العدائية في 3 أيار/مايو. وبعد أسبوع شنت القوات الجوية الإسرائيلية في الساعات الأولى من 9 أيار/مايو غارات جوية على غزة أسفرت عن مقتل ثلاثة من كبار أعضاء الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين داخل منازلهم. وقال مسؤولون إسرائيليون إن الثلاثة كانوا مسؤولين عن إطلاق الصواريخ في 2 أيار/مايو. كما قتلت الغارات على المباني السكنية 10 مدنيين - من أفراد الأسر والجيران - بمن فيهم نساء وأطفال. وعلى مدى خمسة أيام شنت إسرائيل 323 غارة جوية ضد ما وصفته بأنه أهداف عسكرية للجهاد الإسلامي في فلسطين في غزة، في حين أطلق مسلحون فلسطينيون - معظمهم سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي في فلسطين - أكثر من 200 صاروخ و 250 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل سقط نحو 300 منها داخل غزة بينما اعترضت منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلي ما يزيد على 400 منها.

كما قتل 33 فلسطينيا من بينهم 12 مدنيا على الأقل وأربع نساء وستة أطفال خلال تلك الأعمال القتالية. من بين هؤلاء قتل عامل فلسطيني في إسرائيل جراء إطلاق الصواريخ من غزة، وتتحقق الأمم

طفلاً، وجرح 138 فلسطينياً من بينهم امرأتان و 23 طفلاً، على يد قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات البحث والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث. وأصيب 24 فلسطينياً آخرين بجراح، من بينهم طفلان، على يد المستوطنين الإسرائيليين أو غيرهم من المدنيين في هجمات إطلاق نار وإلقاء حجارة وحوادث أخرى. وأصيب 33 مدنياً إسرائيلياً بجروح، من بينهم 4 نساء و 4 من أفراد الأمن الإسرائيليين، على أيدي فلسطينيين في هجمات إطلاق نار ودهس بالسيارات واشتباكات وإلقاء حجارة وزجاجات حارقة وغيرها من الحوادث.

وكما حدث في الأشهر السابقة، وقعت إصابات فلسطينية كثيرة في سياق العمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة ألف وفي الاشتباكات المسلحة اللاحقة. وفي 4 أيار/مايو في نابلس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين من أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس كانوا مسؤولين، وفقاً لقوات الأمن الإسرائيلية، عن مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين في غور الأردن في أبريل/نيسان. كما قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين في 10 أيار/مايو خلال عملية في قباطية، جنوب جنين، وكان أحدهم من المارة العزل. وقتل ثلاثة فلسطينيين أثناء تنفيذ هجمات أو هجمات مزعومة على قوات الأمن الإسرائيلية، منهم شخص قتل في هجوم دهس مزعوم بالقرب من سلفيت في 27 نيسان/أبريل، وامرأة فلسطينية شنت هجوماً بالطعن في يوم 4 أيار/مايو أسفر عن إصابة طفيفة في حوارة بالقرب من نابلس، وقُتل شخص آخر في محاولة طعن مزعومة عند نقطة تفتيش غرب جنين في يوم 13 أيار/مايو.

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، فرضت القوات الإسرائيلية قيوداً كبيرة على الحركة، ولا سيما حول أريحا ونابلس والخليل، إما في أعقاب الهجمات الفلسطينية أو إلقاء الحجارة، مما ألحق الضرر بعشرات الآلاف من الفلسطينيين واقتصاداتهم المحلية.

وشارك الآلاف من الناشطين الإسرائيليين اليمينيين، بمن فيهم كبار وزراء الحكومة، في مسيرة الأعلام السنوية الاستغزازية للغاية عبر

المتحدة من التقارير التي تفيد عن سقوط ثلاثة قتلى على الأقل نتيجة لصواريخ داخل القطاع. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة أصيب 190 فلسطينياً من بينهم 38 امرأة و 64 طفلاً على الأقل. كما قتلت امرأة مدنية إسرائيلية بنيران الصواريخ. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، أصيب ستة إسرائيلييين إصابات متوسطة و 89 إصابة طفيفة.

وأدى التصعيد إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في القطاع. ووفقاً للسلطات في غزة، دُمر ما يقرب من 100 وحدة سكنية تدميراً كاملاً وتضررت أكثر من 125 وحدة وأصبحت غير صالحة للسكن ما أدى إلى تهجير أكثر من 100 فلسطيني. أغلقت السلطات الإسرائيلية كلا المعبرين بين غزة وإسرائيل ومنعت دخول المواد الغذائية والإمدادات الطبية والوقود إلى محطة توليد الكهرباء في غزة. نتيجة لذلك، لم يتمكن مئات المرضى من الحصول على الرعاية الطبية الأساسية في الضفة الغربية أو إسرائيل. لقد تعاونت الأمم المتحدة بشكل مكثف مع جميع الأطراف وطوال الفترة المشمولة بالتقرير جنباً إلى جنب مع الجهود التي بذلتها مصر فضلاً عن الشركاء الإقليميين والدوليين، بما فيها قطر، لإنهاء الأعمال العدائية ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح. وأشيد بمصر على دورها في توصل الأطراف إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

ولكن يساورني قلق عميق من أن المدنيين ما زالوا يتحملون وطأة هذه الأعمال العدائية. وأجزع على وجه الخصوص لأن الأطفال - الذين يجب ألا يكونوا أبداً هدفاً للعنف - ما زالوا ضحايا. وأكرر إدانة الأمين العام للخسائر غير المقبولة في أرواح المدنيين ودعوته إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام المتناسب للقوة واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين أثناء العمليات العسكرية. وأكرر أيضاً إدانة الأمين العام للإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل، بما في ذلك من المناطق السكنية المكتظة بالسكان في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وبالانتقال إلى الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإن مستوى العنف لا يزال مرتفعاً. فقد قُتل 17 فلسطينياً من بينهم

يملكه فلسطينيون في المنطقة جيم و 17 مبنى في القدس الشرقية المحتلة أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، بما فيها مدرسة ممولة من جهات مانحة شرقي بيت لحم، مما أدى إلى تشريد 89 فلسطينياً، من بينهم 45 طفلاً. وقد نُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه.

وفي 7 مايو/أيار، رفضت محكمة العدل العليا في إسرائيل التماساً لإجبار السلطات الإسرائيلية على تنفيذ أوامر الهدم ضد قرية خان الأحمر الفلسطينية. واتفق القضاة مع موقف حكومة إسرائيل بأنه لا ينبغي للمحكمة أن تتدخل في تحديد جدول زمني للهدم. كما وافقت المحكمة على أن الهدم لن يتم في الوقت الحالي، متذرة بأمن إسرائيل وعلاقتها الخارجية كأسباب لذلك. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وهي عقبة كبيرة أمام السلام ويجب أن تتوقف. وأدعو السلطات الإسرائيلية أيضاً إلى إنهاء تشريد الفلسطينيين وطردهم والموافقة على خطط إضافية تمكن الفلسطينيين من البناء القانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

وبالانتقال إلى المنطقة، ففي حين استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية بصفة عامة، فإن الوضع لا يزال متقلباً في الجولان مع استمرار الطرفين في انتهاك اتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات. وظلت الحالة على طول الخط الأزرق مستقرة بعد خرق وقف الأعمال القتالية في 6 نيسان/أبريل.

وفي الأسابيع الأخيرة، حشدت الأمم المتحدة جهودها مرة أخرى، مع الشركاء الإقليميين والدوليين، لإنهاء الأعمال العدائية بين الفصائل المسلحة في غزة وإسرائيل. إن تلك الجهود حاسمة لإنقاذ أرواح الفلسطينيين وإسرائيليين. بيد أنه يجب علينا أيضاً أن نلقي المسائل الأساسية على رأس الأولويات لتهيئة الظروف لسلام دائم. وتتمثل الأولوية العاجلة في دعم الخطوات الرامية إلى تعزيز السلطة الفلسطينية والحفاظ على تقديم الخدمات الحيوية للشعب الفلسطيني. وينبغي تنفيذ تلك الخطوات بطريقة تشجع الأطراف الفلسطينية على التواصل مع بعضها البعض، بما في ذلك بشأن المسائل السياسية

مدينة القدس القديمة، بمناسبة يوم القدس. وردد العديد منهم شعارات عنصرية، بما في ذلك "الموت للعرب"، مع اندلاع اشتباكات بين المشاركين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما ألقى الإسرائيليون زجاجات وأشياء أخرى على الإعلاميين الذين كانوا يغطون الحدث، مما أدى إلى إصابة صحفيين اثنين. إن أعمال الاستقزاز والتحرير هذه - التي استمرت في الأيام التي تلت المسيرة - غير مقبولة وينبغي أن يدينها الجميع. وأكد التأكيد على ضرورة احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. كما ظلت مستويات العنف المرتبط بالمستوطنين مرتفعة، حيث أطلق المستوطنون الإسرائيليون النار على خمسة فلسطينيين وأصابوهم بجروح باستخدام الذخيرة الحية. وأكد التأكيد على ضرورة محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم بشكل عاجل إلى العدالة. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمراً لا مفر منه مطلقاً لحماية للأرواح.

وفي الفترة من 3 إلى 4 أيار/مايو، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل، حيث ناقش الطرفان والمانحون التدابير الرامية إلى دعم بناء المؤسسات الفلسطينية وتعزيز السلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني. ودعا الملخص الذي أصدره الرئيس كلا الجانبين إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة بينهما والالتزام بوقف التصعيد والامتناع عن الخطوات التي تقوض المؤسسات الفلسطينية وإمكانية حل الدولتين، في حين دعا المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال دعم الأونروا.

ويؤسفني أن أقول إننا شهدنا المضي قدماً بالمزيد من الخطط الاستيطانية، مع نشر مناقصات لنحو 310 وحدات سكنية في المنطقة جيم واستمرار عمليات الهدم. وفي 18 أيار/مايو، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً، تمشياً مع التعديل الذي أصدره الكنيست في آذار/مارس على خطة فك الارتباط لعام 2005، بالسماح للإسرائيليين بالعودة إلى منطقة مستوطنة حومش التي تم إخلاؤها والتي بنيت على أراض يملكها فلسطينيون ملكية خاصة في شمال الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 33 مبنى

تلك القيود المفروضة على الحركة، وتلك الدعوات حيوية ويجب أن تستمر. ولكن كيف تبدو القيود المنهجية المفروضة على الحركة في الميدان؟ وماذا يعني الإغلاق حقاً؟ يعني الإغلاق أن من المرجح أن ينتظر الناس لأسابيع أو حتى أشهر للحصول على تصريح للسفر من غزة إلى القدس للحصول على علاج طبي منقذ للحياة. ففي عام 2022، تم تأخير أو رفض ثلث طلبات تصاريح المرضى و 62 في المائة من طلبات تصاريح المرافقين. لقد خرج ربع المرضى من القطاع بلا مرافقين، بما في ذلك مئات الأطفال بدون والديهم.

إن الإغلاق يعني أنه إذا كانت والدتك في الضفة الغربية مريضة، عليك أن تثبت للجيش الإسرائيلي أنها معرضة لخطر الموت على أمل الحصول على تصريح صالح لمدة ثلاثة إلى خمسة أيام فقط، على أقصى تقدير. ويعني أنه إذا كنت ترغب في إنشاء شركة في غزة، فمن المرجح أن تعتبر إسرائيل جميع المعدات والآلات والمواد الخام التي قد تحتاجها سلعا ذات استخدام مزدوج. وقد يستغرق الحصول على هذه الأصناف شهوراً أو حتى سنوات، وأحياناً يكون ذلك مستحيلاً. وبهذه الطرق ومئات الطرق الأخرى، لا تزال قرارات إسرائيل تؤثر تأثيراً عميقاً على كل جانب من جوانب الحياة في غزة. وهذا المستوى من السيطرة تترتب عليه مسؤولية.

لقد كان هذا سادس هجوم عسكري إسرائيلي كبير في غزة، من بين مئات الحملات الأصغر، على مدى الـ 15 عاماً الماضية. ووصف وزير دفاع بلدنا السابق ذلك بأنه "جزء العشب". ويقول المسؤولون أشياء من قبيل "ليس لدينا خيار سوى إدارة الوضع" لأنه "لا يوجد حل". إن القيادة الحقيقية تعمل بلا كلل لخلق الأمل بدلا من الاستسلام لاحتلال الدائم والهجمات العسكرية المتكررة وإطلاق الصواريخ من غزة وغير ذلك من المهازل.

وكما في الجولات السابقة، قال مسؤولون إسرائيليون إنهم يحمون المواطنين الإسرائيليين من إطلاق الصواريخ. وأنا واحدة من هؤلاء المواطنين. ولا أتمنى أن يعيش أي أحد واقع إطلاق الصواريخ. وينبغي أن يكون السؤال: ما الذي يتعين علينا أن نفعله لكسر هذه الحلقة؟

الأساسية. يتطلب ذلك بذل جهود أكبر من جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى جانب زيادة الدعم والاهتمام من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن نتخذ إجراءات، لا لضمان رفاة الفلسطينيين وحكمهم فحسب ولكن أيضاً كجزء لا يتجزأ من إنهاء الاحتلال واستعادة الأفق السياسي نحو حل الدولتين القابل للاستمرار، على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة هاري.

السيدة هاري (تكلمت بالإنكليزية): اسمي تانيا هاري، وأنا المديرية التنفيذية لمؤسسة "جيشاه - مسلك". نحن مؤسسة إسرائيلية لحقوق الإنسان لتشجيع حرية التنقل وغيرها من الحقوق الأخرى المرتبطة بها، ولا سيما في قطاع غزة. "جيشاه" باللغة العبرية تعني "مسلكاً" وكذلك "وجهة".

تأسست مؤسسة "جيشاه - مسلك" في عام 2005 كردّ على قيام إسرائيل بإخلاء مستوطناتها ومنشآتها العسكرية من قطاع غزة، لأننا علمنا أن احتلال إسرائيل لم يكن قد انتهى هناك. وبعد 18 عاماً من ذلك، لا تزال سيطرة إسرائيل مستمرة، ولا سيما على الحركة والعبور؛ وعلى سجل السكان الفلسطينيين الذي يحدد المكان الذي يمكن للناس العيش فيه وعلى إمدادات الكهرباء في غزة وعلى شبكات الاتصالات والمجالين الجوي والبحري.

أنا هنا اليوم، بعد أسبوع ونصف الأسبوع فقط من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أعقاب تصعيد آخر في المنطقة. عادت تل أبيب والقدس إلى طبيعتهما. وانتقل الدبلوماسيون إلى شؤون أخرى وهم يتعاملون مع أولويات أخرى. وعادت غزة أيضاً إلى طبيعتها، ولكن الوضع الطبيعي بالنسبة لغزة يعني أن المسيرات الإسرائيلية تحلق في السماء في جميع الأوقات ويعني الدورة المألوفة للدمار وإعادة الإعمار والحداد والصدمة. وما بين جولات الحرب، عندما تكون غزة خارج العناوين الرئيسية ويقل عدد الناس الذين يهتمون بها، تستمر الحرب الجارية لتقييد الحركة. ويدعو أعضاء مجلس الأمن بانتظام إلى رفع

للحصول على تصاريح عمل من حصة تصاريح يبلغ إجماليها 20 000 تصريح قبل إغلاق التسجيل. وهذا يعني أن تلك التصاريح تلبى أقل من 1 في المائة من الطلب في غزة. والنساء في غزة غير مشمولات بنسبة الـ 1 في المائة تلك. ولا تزال احتياجاتهن للحصول على وظائف تُقابل بالتجاهل في المعايير الإسرائيلية لمنح التصاريح. ويجب أن تراعي أي خطة تعطي الأولوية للمرأة والسلام والأمن أثر الإغلاق على الاحتياجات المحددة للمرأة.

إن جمعية "جيشاه - مسلك" تمثل رأي أقلية في إسرائيل، ولكننا جزء من مجتمع مدني نابض بالحياة في إسرائيل وفي فلسطين، ونحن نواجه تهديدا متزايدا. ويجري إسكات حلفائنا وحلفائنا المحتملين من خلال إطلاقه اتهامات كاذبة بمعادة السامية، وهو الأمر الذي يقوض الكفاح الضروري ضد الأشكال الحقيقية والخطيرة لمعادة السامية المتنامية في جميع أنحاء العالم. إن هذه فترة حرجة بالنسبة لقيادة المجلس وشجاعته، حيث أن التطرف في منطقتنا يتغذى على التحريض والفقر والقمع.

وما يمنحني الأمل فهو الشباب الكثيرون في غزة الذين لديهم الجرأة على الحلم بمستقبل أفضل ويعرفون أنهم يستحقون ذلك على الرغم من القادة الذين يخذلونهم من حولهم. كما أن الناس في جميع أنحاء العالم يدركون أن النضال من أجل الحرية والكرامة لا يمكن قمعه إلى الأبد، لا بأعلى الجدران ولا بأقوى الجيوش.

أود أن أختتم بياني بأربع توصيات. أولا، فلندع آمال شباب غزة توجه أعضاء المجلس لدى نظرهم في الإجراءات الجريئة التي قد تتخذها حكوماتهم. فما من سبب لعدم تيسير حرية التنقل التي تحتاجها النساء والشباب لتحقيق أحلامهم. وثانيا، يجب أن نحمي حيز العمل الإنساني والحقوق في إسرائيل وفلسطين. ففي سياق التطرف المتزايد، يكتسي المجتمع المدني أهمية حاسمة. وثالثا، يجب أن نتذكر أزمة المساءلة. فالفلسطينيون يُعاقبون بصورة روتينية على أفعال خارجة عن سيطرتهم. وللمجتمع الدولي دور هام بشكل خاص في وضع حد للإغلاق - وهو ظلم مستمر وخبيث وشكل من أشكال العقاب الجماعي.

هناك 2.2 مليون شخص يعيشون اليوم في قطاع غزة. نصفهم من الأطفال، وحوالي 70 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 30 عاما. ولا يعرف الشباب في غزة أي واقع آخر غير الإغلاق والحرب. ومعظم السكان لم يخرجوا قط من القطاع. وتبلغ نسبة البطالة 46 في المائة، وتبلغ بين الشباب 68 في المائة. ويقال إن نحو 80 في المائة من الأطفال في غزة يعانون من اضطرابات نفسية. ويعرف الأطفال وأباؤهم أسماء الأطفال الستة الذين قُتلوا في الحملة العسكرية الأخيرة. أما الجروح التي لا يمكن رؤيتها - الصدمة واليأس والعجز - فهي الأصعب في التضميد. فكيف يمكن لهذه الحالة أن تسهم في تحقيق الأمن؟ إن الأمن والردع الحقيقيين والمستدامين لا يُخلقان بالقوة، بل يخلقهما الأمل.

إن إغلاق غزة جزء مما تسميه إسرائيل سياسة الفصل. فالتنقل بين غزة وإسرائيل والضفة الغربية محظور إلا في ظروف استثنائية. وتواجه إسرائيل تحديات أمنية مشروعة، ولكن القيود المفروضة على الحركة ليست قائمة لتلبية الاحتياجات الأمنية وحدها. والأهداف السياسية التي تحركها هي الضغط على السكان والحفاظ على السيطرة على الضفة الغربية. والأهم من ذلك أن تفسير إسرائيل الضيق لالتزاماتها تجاه الفلسطينيين يخلق أزمة مساءلة.

وتشكل المستوطنات وسياسة الفصل وجهين لعملة واحدة - نفس الدفعة باتجاه ضم الضفة الغربية. ويجزئ عزل غزة، أو "بانوتستان غزة" كما صاغته المنظمة الحقوقية الفلسطينية "مركز الميزان لحقوق الإنسان"، الفلسطينيين ويعزز الانقسام السياسي الفلسطيني الكارثي. وأصبح الوصول عبر مصر ممكنا أكثر مما كان عليه في السنوات السابقة، ولكن مصر لا تربط غزة بالضفة الغربية وإسرائيل. ويبدو الأمر كما لو أن مدينة نيويورك معزولة عن بقية الولاية وعن الولايات المحيطة بها منذ عقود.

وفي الآونة الأخيرة، أمكن أيضا زيادة الحركة عبر معبر إيريتز، وهو معبر المشاة بين غزة وإسرائيل، ولكن لفئة واحدة فقط، هم عمال المياومة الفلسطينيون. وتقدم أكثر من 140 000 شخص بطلبات

وأُسفر اجتماعا هذا العام في العقبة، بالأردن، وشم الشيخ، بمصر، وبين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي عقدته مصر والأردن والولايات المتحدة، عن عدة التزامات هامة. ويجب أن يركز الطرفان الآن على التنفيذ، تماما كما يجب على الطرفين الامتناع عن القيام بالمزيد من الأعمال التصعيدية. ويشمل ذلك التصريحات العنصرية والتحريض، فضلا عن العنف.

ويقدم التصريح الذي أدلى به الرئيس عباس في 15 أيار/مايو، والذي ساوى فيه بين إسرائيل وأكاذيب مسؤول الدعاية النازية سيئ السمعة جوزيف غوبلز، مثلا على ذلك. إن تعليقاته إهانة جسيمة لضحايا محرقة اليهود والناجين منها. وإطلاق تصريحات من هذا القبيل حول الدولة اليهودية الوحيدة في العالم أمر غير مقبول بالمرّة، خاصة في وقت يتصاعد فيه العنف المعادي للسامية في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، فإن ادعاء الرئيس عباس بأن الولايات المتحدة "أرادت التخلص من اليهود والاستفادة من وجودهم في فلسطين"، لا أساس له على الإطلاق ومسيء للغاية للشعب الأمريكي. وكما قلت مرات عديدة من قبل، فإن الولايات المتحدة تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم على أساس حل الدولتين، ولكن العنف والتحريض لا يؤديان إلا إلى إبعادنا عن تحقيق ذلك الهدف المشترك. ويساور الولايات المتحدة القلق أيضا إزاء الزيارة الاستقرازية التي قام بها وزير إسرائيلي إلى الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في القدس في 21 أيار/مايو وما صاحبها من خطاب مؤجج للمشاعر. وينبغي ألا يستخدم ذلك المكان المقدس لأغراض سياسية، وندعو كافة الأطراف إلى احترام قدسيته. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد موقفنا الثابت الداعم للوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. ويساورنا قلق عميق إزاء قرار إسرائيل السماح للمواطنين بإقامة وجود دائم في بؤرة حومش في شمال الضفة الغربية، والتي تم بناؤها بشكل غير قانوني وفقا للقانون الإسرائيلي على أراض فلسطينية خاصة. وهذا القرار لا يتسق مع كل من الالتزام المكتوب لرئيس الوزراء السابق شارون في عام 2004 والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة

أخيرا، أطلب إلى المجلس ألا يدفعه هجوم عسكري آخر لإعادة غزة وفلسطين إلى جدول الأعمال، بل أن يدرج الحالة على جدول أعماله لأن لأعضاء يعرفون أن هذا هو التصرف الصحيح. الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أشكر السيدة هاري على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما أشكر السيدة هاري خالص الشكر على العرض الذي قدمته اليوم.

لقد كان شهرا مليئا بالتحديات بالنسبة للمنطقة، وتتقدم الولايات المتحدة بتعازيها لجميع الإسرائيليين والفلسطينيين المتضررين من العنف المستمر.

عندما اجتمع المجلس آخر مرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9309)، كان ذلك على خلفية مئات الصواريخ التي أطلقتها الجماعات الإرهابية الفلسطينية التي تتخذ من غزة مقرا لها على إسرائيل. وشكلت تلك الهجمات تهديدا للمدنيين في إسرائيل وألحقت الضرر بالمدنيين الفلسطينيين في غزة. وفي ذلك الوقت، أكدت الولايات المتحدة من جديد دعمها لحق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن النفس. وأدنا بشكل قاطع الهجمات على إسرائيل ودعونا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس في الأفعال والأقوال على حد سواء. ويسرنى أن اتخذ الطرفان، بمساعدة مصر وقطر، خطوات لتهدئة الحالة وأن وقف إطلاق النار المعلن في 14 أيار/مايو قد صمد، باستثناء حادث واحد فقط. والسؤال الذي يجب أن نطرحه اليوم، في أعقاب الجولة الأخيرة من القتال، هو: ما الذي يمكن عمله لمنع العنف في المستقبل وتوفير حماية أفضل للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ ونعتقد أن الدبلوماسية والتواصل المباشر يجب أن يكونا محورين في تلك الجهود.

العنف قتل أو جرح خلالها الكثيرون. وتثني اليابان على مصر، إلى جانب قطر ولبنان والولايات المتحدة، لدورها في التوسط لوقف إطلاق النار، وقد أثلج صدرنا أن وقف إطلاق النار قد صمد إلى حد كبير. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار ومواصلة جهودها لضمان أن يؤدي الاتفاق إلى تحسين فرص السلام والأمن الإقليميين بطريقة مستدامة.

إن أعداد الضحايا التي شهدناها هذا العام غير مقبولة على الإطلاق. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ الالتزامات الواردة في البيانين الصادرين عن المحادثات الخماسية التي عقدت في العقبة وشرم الشيخ. ويجب على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تمتنع عن الاستفزازات، بما في ذلك التحريض على العنف، وأن تتعاونوا بطريقة بناءة.

لا تزال اليابان من أكبر المانحين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لشراكة اليابان مع الوكالة. في عام 1953، حتى قبل انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة نفسها، قدمنا أول مساهمة مالية للوكالة، في وقت كانت اليابان لا تزال تكافح من أجل التغلب على ما سببته الحرب من دمار. في الأسبوع الماضي، استضفنا حدثاً أكدت فيه نائبة المفوض العام للوكالة، السيدة ليني ستينسيث، على الدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت الذي تواجه فيه الوكالة عجزاً خطيراً في التمويل، تسلط اليابان الضوء على أهمية مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في 2 حزيران/يونيه وتدعو كافة الدول الأعضاء إلى دعم الوكالة في مواصلة عملها الضروري.

وندين الأعمال الانفرادية غير المقبولة المستمرة من كلا الطرفين. وتدعو اليابان إسرائيل إلى الوقف الفوري لتوسيع المستوطنات وعمليات الهدم والترحيل القسري والإخلاء وعنف المستوطنين والتوغلات العسكرية. كما ندعو الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى وقف الهجمات على المدنيين الإسرائيليين والامتناع عن مهاجمة إسرائيل بالصواريخ.

الإسرائيلية الحالية خلال عملية العقبة وشرم الشيخ. وأود أن أوضح. إن التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يقوض آفاق السلام. كما ندين إدانة قاطعة الخطاب العنصري خلال مسيرة الاحتفال بيوم العلم في القدس في 18 أيار/مايو، بما في ذلك الهتاف بـ "الموت للعرب". هذه الهتافات شائنة وغير مقبولة. إن خطاب الكراهية من أي نوع، كالأمثلة التي أشرت إليها للتو، يتعارض مع الجهود التي يبذلها الأمين العام ووكيل الأمين العام موراتينوس لمكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التعصب، بما في ذلك معاداة السامية.

وتدرك الولايات المتحدة أيضاً أن الأزمة المالية الحادة التي تواجهها السلطة الفلسطينية تقاوم عدم الاستقرار في الضفة الغربية. ونشجع جميع الأطراف في المنطقة على النظر في سبل دعم السلطة الفلسطينية وتخفيف حدة تلك الأزمة المالية. لقد حان الوقت لتقديم مساهمات ذات مغزى لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومواصلة بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار في مواردها المالية على المدى الطويل.

وفي الختام، أود أن أحث مرة أخرى جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس في كل من الأفعال والأقوال وإيجاد سبل لبناء الثقة، مثل إعادة رفات الذين قضاوا في النزاع. وفي ذلك الصدد، أشير بصفة خاصة إلى هدار غولدن. يجب أن نجد طريقة كي يشعر والداه بالراحة. ويتعين على جميع الأطراف تهدئة التوترات، والعمل للحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح، والالتزام مجدداً بجهود مثل تلك التي تم الاتفاق عليها في العقبة وشرم الشيخ، والتي ستعيد بناء الثقة وتهيئ الظروف لإجراء حوار بناء. فلنقم جميعاً بدورنا، بوصفنا أعضاء في المجلس، للمساعدة في بناء مستقبل يتمتع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بقدر متساوٍ من الحرية والأمن والكرامة.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيدة تانيا هاري على إحاطتهما.

أهم تطور حدث مؤخراً هو وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بين إسرائيل وغزة، والذي أنهى أياماً من

وأعضاء في الكنيست والحكومة الإسرائيلية، آخرها اقتحام يوم الأحد الماضي من قبل الوزير بن غفير. فهذه الاستفزازات، التي تسببت في اشتباكات بعد أيام قليلة من التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة، توضح مدى هشاشة الأوضاع ومستويات الاحتقان الراهنة. ونكرر مرة أخرى على موقفنا الراسخ والداعي إلى توفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى واحترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف في مدينة القدس، بموجب القانون الدولي. كما نشدد على الحاجة الملحة لرفض خطابات الكراهية والعنف، لا سيما في مناطق يشوبها التوتر.

وبينما تتحمل الأطراف مسؤولية العمل على خفض التصعيد، نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به جهود الوساطة الإقليمية والدولية لاحتواء الأوضاع والدفع باتجاه السلام، وآخرها المساعي الحثيثة التي بذلتها جمهورية مصر العربية للتوصل إلى وقف إطلاق النار واستعادة التهدئة في غزة وحقق دماء المدنيين. لهذا، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي العمل خلال الفترة المقبلة للحفاظ على وقف إطلاق النار الهش وتثبيتته بشكل مستدام، مع استكشاف مسارات جديدة لتهيئة بيئة مواتية للسلام وخلق أفق سياسي يعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى البناء على اجتماعات العقبة وشرم الشيخ وعدم التفريط بما حققته من تقدم في مسار المحادثات.

تظل الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة موضع قلق بالغ، خاصة في قطاع غزة الذي لا يتحمل مزيداً من التصعيد، حيث يعاني سكانه من مستويات عالية من الفقر والبطالة ولا يزال يحاول التعافي من أحداث السنوات الماضية. ونرحب، في هذا السياق، باجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني هذا الشهر لمناقشة التحديات المتعلقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني وسبل معالجتها. ولكننا ننوه أن تحسين الظروف المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يقتضي بالدرجة الأولى وقف الأنشطة الاستيطانية المستمرة وعمليات الهدم والتهجير والقيود المفروضة على حركة السكان والبضائع، والتي

ومن جانب اليابان، عقد رئيس الوزراء كيشيدا مؤخرًا اجتماع قمة في طوكيو مع جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن. وشدد الزعيمان على ضرورة ممارسة الطرفين لأقصى درجات ضبط النفس وتجنب الإجراءات الأحادية. ففي نهاية المطاف، لن يحل النزاع إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، مع تعايش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن واحترام متبادل. وتؤيد اليابان كل جهد يبذل لتحقيق ذلك الهدف.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الشاملة مع تقديرنا لجهوده المستمرة لتهدئة الأوضاع، خاصة خلال الفترة الأخيرة. ونشكر السيدة تانيا هاري على إحاطتها، التي سلطت الضوء على الأوضاع الصعبة في قطاع غزة.

ينعقد اجتماعنا اليوم في شهر شهد تطورات خطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. لتشتد بذلك حالة التصعيد التي بدأت منذ مطلع هذا العام، وذلك رغم الاجتماعات العديدة لهذا المجلس ونداءات المجتمع الدولي المتكررة لوقف جميع الإجراءات أحادية الجانب. إن هذه الأوضاع تذر بالمزيد من التداعيات المقلقة. مما يقتضي إحراز تقدم ملحوظ نحو إعادة التهدئة ورسم مسار سياسي واضح يمهد الطريق نحو إنهاء هذا الصراع وتحقيق حل الدولتين.

علينا الإقرار بأن الخطوات الاستفزازية المتلاحقة تدفع باتجاه تصعيد مستمر، لم ولن تصب نتائجه في مصلحة أي طرف. والأحداث التي شهدتها قطاع غزة وإسرائيل هذا الشهر تؤكد ذلك. ولهذا لا بد أن نشهد التزاماً واضحاً بوقف جميع الأعمال العدائية والتدابير غير الشرعية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتفادي الانجرار إلى مستويات غير مسبوقة من العنف والمواجهات واسعة النطاق. وندين في هذا السياق الغارات الإسرائيلية التي استهدفت مناطق في قطاع غزة وأسفرت عن مقتل وجرح مدنيين، من بينهم أطفال ونساء. كما ندين الخطابات التحريضية التي تعالت في مسيرة الأعلام وأيضاً الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك من قبل متطرفين

فيها. كما أن الاعتداءات غير المبررة على الصحفيين خلال مسيرة الأعلام تثير قلقا عميقا. وأثناء النزاعات، يحظى الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام، بوصفهم مدنيين، بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. وهم يضطعون بدور لا يقدر بثمن من خلال كفالة التدفق الحر للمعلومات.

وتؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بحل الدولتين، الذي تعيش بموجبه فلسطين وإسرائيل معا في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا. ويتطلب إنهاء النزاع الذي طال أمده مواجهة بعض المسائل العالقة الصعبة. وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، هو إحدى هذه المسائل. وبالإضافة إلى إثارة العنف والكراهية، فإن الأنشطة الاستيطانية تعرقل الطريق إلى السلام من خلال تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا. والتقارير الأخيرة عن نية زيادة توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بأعداد كبيرة تثير القلق. وتدعو البرازيل إسرائيل أيضا إلى وقف عمليات الهدم والمصادرة المستمرة للمباني الفلسطينية وتشريد الأسر الفلسطينية. ونددين بشدة هدم مدرسة يمولها الاتحاد الأوروبي في المنطقة جيم في 7 أيار/مايو. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى القرار 2601 (2021) الذي يدعو إلى حماية الحق في التعليم ويؤكد ضرورة عدم انقطاع الخدمات التعليمية في حالات النزاع.

وتتصل المسألة أيضا بالحالة المالية الحرجة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وضمان التمويل والدعم الكافيين للوكالة أمر بالغ الأهمية لاستدامة الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك برامج التعليم، وهي ذات أهمية حاسمة لتوفير تعليم جيد للأطفال الفلسطينيين وتعزيز الأمل في مستقبل أفضل. وتضطلع الأونروا بدور لا غنى عنه في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، وتحديدًا في الحفاظ على سبل عيش سكان غزة. ومن خلال تقديم الخدمات الأساسية، فإن الأونروا لا تعمل على تحسين نوعية حياتهم فحسب، بل تعمل أيضا على تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وهو أمر حاسم لجهود بناء السلام في المنطقة.

تشكل جميعها انتهاكات للقانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي الإنساني، وتُفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. ونددين، في هذا الصدد، قرار الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بالسماح بإنشاء تواجد دائم في أحد البؤر الاستيطانية في شمال الضفة الغربية وأي محاولات لشرعنة هذه البؤر.

وختاما، نؤكد على ما جاء في البيان الختامي لل قمة العربية المنعقدة في مدينة جدة الأسبوع الماضي بضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها، وعلى رأسها مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة، إذ يستحق الشعب الفلسطيني الشقيق العيش بأمن وسلام وكرامة.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، والسيدة تانيا هاري على بيانها الرصين.

لا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في إسرائيل وفلسطين. إن الخسائر في الأرواح، بما في ذلك الأطفال، نتيجة للضربات الجوية الإسرائيلية والإطلاق العشوائي للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية خلال شهر آخر حافل بالأحداث، أمر مؤسف للغاية. ونعرب عن خالص تعازينا للأسر التي فقدت أحبائها.

وتثني البرازيل على مصر لدورها المحوري في تيسير وقف الأعمال القتالية وتعرب عن امتنانها لجميع الأطراف التي بذلت جهودا للاتفاق على وقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف إلى احترام الاتفاق وتكثيف جهودها لممارسة ضبط النفس. ومما يؤسف له أنه بعد فترة وجيزة من إعلان وقف إطلاق النار، وقعت حوادث مؤلمة خلال مسيرة الأعلام السنوية في البلدة القديمة في القدس. ولا تسهم مشاركة مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى في المسيرة وفي زيارة الحرم الشريف في استقرار الحالة وإحلال الهدوء في المنطقة. وكما لاحظ السيد فينسلاند - ونحن نتفق معه - يتحمل القادة مسؤولية اتخاذ موقف ضد التطرف وإدانة أعمال العنف والتحرير إدانة لا لبس

إسرائيل في الدفاع المتناسب عن النفس. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الصواريخ التي تطلقها الجماعات الإسلامية بتهور تسقط أيضا داخل الأراضي الفلسطينية، مما يؤدي بحياة أشخاص أبرياء. ونشعر بقلق عميق إزاء الأثر السلبي للصراع على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب احترام القانون الإنساني الدولي احتراما تاما، وتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وسواء أكانت الأرواح الإسرائيلية أو فلسطينية، فإنها تستحق نفس القيمة. ويجب أن تنتهي دورة العنف، وينبغي تجنب الإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى انتشاره. ويجب على الجانبين أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس. هذا هو الشرط المسبق لتوليد ما هو مفقود في الوقت الحاضر، أي الأمل.

من المثير للقلق أن نلاحظ أن الخطاب التمييزي والعنصرية ومعاداة السامية أصبحت أكثر تواترا. وتدين ألبانيا بشدة جميع تلك العروض الاستفزازية والضارة التي تحرض على الكراهية بين الناس وتصبح مصدرا مباشرا للعنف. ويساورنا قلق إزاء تأثير هذا السلوك على الصحفيين ونقل الأخبار بحرية. إن المسيرات والتهافتات "الموت للفلسطينيين" أمر غير مقبول. إنه أمر جدير بالشجب مثل الدعوة إلى "الموت للإسرائيليين". وتقع على عاتق جميع القادة مسؤولية العمل ضد المتطرفين ورفع أصواتهم ضد العنف والتحريض.

وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما حرية الدين والمعتقد والوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ونشيد بالدور الخاص الذي تؤديه الوصاية الأردنية. فالأماكن المقدسة في القدس هي مكان للعبادة فقط. ندعو المسؤولين عن ذلك إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية التي تقوض حقوق ومشاعر المصلين في الحرم الشريف/جبل الهيكل. إن التعايش السلمي بين المسلمين واليهود والمسيحيين، واحترام التنوع الديني، والتسامح تجاه مختلف الأديان والمعتقدات من القيم الأساسية التي يجب الحفاظ عليها بجدية وزيادة الاعتزاز بها.

إن الالتزامات التي قطعت في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ واضحة بشأن ما ينبغي أن يفعله الطرفان بحسن نية لمنع التصعيد واتخاذ تدابير مفيدة للتوصل إلى تسوية سلمية بين الإسرائيليين

ومنذ بداية العام، تعهدت الأطراف بالكف عن الإجراءات الاستفزازية الأحادية الجانب واتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم وقف التصعيد. وتأمل البرازيل أن تعمل على ترجمة الوعود إلى سياسات ومبادرات مسؤولة وبناءة تهدف إلى تحسين الحالة على أرض الواقع. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة أولى هامة لتعزيز بيئة مؤاتية للحوار الرامي إلى إيجاد حل عادل وشامل للنزاع.

في الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير البرازيل لعمل المنسق الخاص، السيد فينسلاند. ونقدر إحاطاته المفصلة لمجلس الأمن وجهوده الدؤوبة لتخفيف حدة التوترات على أرض الواقع. وتتفق البرازيل مع تقييمه العام ومؤداه أنه لا يمكن الاستمرار في إدارة هذا الصراع إلى أجل غير مسمى. بل يجب على المجلس أن يفكر بجدية في كسر طوق تلك الدوامة، والعمل على تنشيط عملية السلام المتعثرة. السيد **خوجة** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر المنسق الخاص على ما قدمه من معلومات مستكملة عن التطورات في الميدان وعلى جهوده المتواصلة. أشكر أيضا السيدة هاري على شهادتها المذهلة وملاحظاتها الثاقبة.

لقد تركنا وراءنا أسابيع من التوترات المتصاعدة وتبادل إطلاق النار، مع سقوط أعداد كبيرة من الضحايا؛ وكثيرون من الجرحى ينتظرون التعافي. تلك الأحداث، التي تترتب عليها عواقب وخيمة على المدنيين، تزداد تواترا، والزيادة في عدد القتلى من الفلسطينيين والإسرائيليين مسألة تبعث على قدر كبير من القلق. ونرحب بوقف إطلاق النار بين إسرائيل والجهاد الإسلامي الفلسطيني ونشيد بمصر والأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى على جهودها لمنع التصعيد في الميدان. وندعو الأطراف إلى التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار، والحفاظ على الهدوء الذي استُعيد مؤخرًا، وينبغي ألا يغرب عن بالنا أن المدنيين هم دائما الذين يدفعون الثمن الباهظ لأي توترات أو أعمال عنف.

لا يستحق شعب إسرائيل أن يعيش في ظل تهديد الهجمات الصاروخية العمياء والعشوائية التي تطلقها الجماعات الإرهابية من غزة، أو غيرها من الأعمال الإرهابية ضده. ونؤيد تأييدا تاما حق

إحاطته المهمة وجهوده من أجل السلام والاستقرار والتفاهم في الشرق الأوسط. ونعرب عن تقديرنا للسيدة تانيا هاري، المديرية التنفيذية لجمعية جيشاه، على إحاطتها الممتازة أمام مجلس الأمن.

خلال جلستنا السابقة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني التي انعقدت في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9309)، أعربنا عن إدانتنا للعدد الكبير من الوفيات والإصابات والسجون واحتلال الأراضي التي ما فتئت تتكشف فصولها في المنطقة. واليوم نود أن نكرر دعوتنا إلى وقف الاحتلال والعدوان غير المشروعين. والأهم من ذلك، ندعو إلى استئناف المفاوضات فوراً، وتنشيط عملية السلام بين الأطراف المتصارعة. وفي خضم ما يبدو أنه علامات واعدة على التطبيع والانفراج في الشرق الأوسط، فإن استمرار محنة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وتضائل الأمل في أي ساحة للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين يبعثان على القلق العميق. وهذا يشهد على الفشل الذريع لجهودنا الجماعية لإجبار أطراف الصراع على تقديم تنازلات حقيقية لازمة لكي يسود السلام بعد ما يقرب من سبعة عقود من الصراع.

نشيد بالجهود الدبلوماسية التي بُذلت مؤخراً في المنطقة بهدف إحياء عملية السلام ومعالجة العقبات الرئيسية التي تحول دون إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونشجع تلك المبادرات ونحث الطرفين أيضاً على متابعتها بجدية. وفي ذلك السياق، نحث إسرائيل بقوة على وقف كل توسعها الاستيطاني واحتلالها للأراضي، لأن تلك الأعمال تحبط الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وندعو المجلس إلى ممارسة نفوذه لضمان التزام الإسرائيليين والفلسطينيين بالقرارات التي اتخذت دولياً من أجل التوصل إلى حل عادل، وذلك استناداً إلى قرارات المجلس وقرارات الجمعية العامة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعماً متزايداً ومستداماً وأكثر قابلية للتنبؤ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي. إنهما بحاجة إلى أن يتمكنا

والفلسطينيين. وندعو الطرفين إلى التقيد بتلك الالتزامات والامتناع عن الأعمال التي تقوض آفاق السلام. وفي ذلك السياق، نكرر موقفنا ومفاده أن المستوطنات واليؤر الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي والمضي قدماً بها يشكل عقبة أمام الحل القائم على وجود دولتين. إن العنف العشوائي الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تدمير المنازل والمدارس والممتلكات، أمر ينبغي شجبه، وينبغي التحقيق فيه على النحو الواجب.

نرحب بالجهود التي تقوم بها ألمانيا وفرنسا ومصر والأردن لاستعادة الأفق السياسي بغية التوصل إلى حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط والتزامها بالعمل مع جميع الأطراف من أجل استئناف عملية سياسية ذات مصداقية. ونشيد أيضاً بجميع الجهود المبذولة للمضي قدماً باتفاقات إبراهيم وتوسيع نطاقها. إن الأمن والاقتصاد وعلاقات حسن الجوار بين بلدان الشرق الأوسط مفيدة للجميع. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد مجدداً دعم ألبانيا الكامل للتفاوض والحل العادل القائم على وجود دولتين داخل حدود عام 1967. ونرحب بأي جهود إيجابية تؤدي إلى ذلك الحل. إن السبيل الوحيد المفضي قدماً يتمثل في إحلال السلام الشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين مع إسرائيل آمنة ومأمونة، وفلسطين قادرة على البقاء ومستقلة وديمقراطية. ومهما شددنا على ذلك لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية، فالحل القائم على وجود دولتين، لشعبين، مع الاعتراف المتبادل والقدس عاصمة مشتركة لهما، سيضمن للطرفين، الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، إمكانية العيش في أمن وأمان، بوصفهما جارين، وأن يتمتعوا بالحرية والكرامة والعدالة.

السلام لا مندوحة عن إحلاله، والسلام ممكن إحلاله. لكنه لن يأتي على حين غرة، ولن يسقط من السماء. إنه يتطلب شجاعة ورؤية وقيادة وثقة بين الأطراف حتى لا يظل، كما يبدو الآن، مهمة مستحيلة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على

والعوامل المستمرة للنزاع تخلق مناخا من عدم الثقة والتوتر يقوض احتمالات التوصل إلى حل سياسي. وكما قلنا في البيان الرئاسي للمجلس في شباط/فبراير (S/PRST/2023/1)، فإننا نعارض بشدة جميع التدابير الانفرادية التي تشكل عقبات أمام السلام، بما في ذلك بناء إسرائيل للمستوطنات وتوسيعها ومصادرة أراضي الفلسطينيين وما يسمى بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين وتشريد المدنيين الفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، ندين هدم مدرسة في الضفة الغربية بالقرب من بيت لحم في 7 أيار/مايو. تؤثر هذه الأعمال على حق الأطفال في التعليم ولا تساعد بأي حال من الأحوال على تهيئة مناخ من السلام أو الحوار.

ونعلم أن الموارد شحيحة ويجب ترتيب أولوياتها. في الطابق الثالث من مبنى الجمعية العامة، على بعد أمتار قليلة من هذه القاعة، يوجد رسم بياني يقارن بين الموارد المخصصة للأسلحة والموارد الموجهة للتنمية والمساعدة الإنسانية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أتناول الحالة الإنسانية، ولا سيما عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وحالتها المالية المحفوفة بالمخاطر. إن تلبية احتياجات النازحين هي مسؤولية المجتمع الدولي، بغض النظر عن أسباب النزاع أو الأشخاص الذين تسببوا فيه. وندعو كل من يستطيع المساهمة إلى القيام بذلك في هذه الحالة وفي كل حالة. ولو تم تخصيص جزء بسيط مما ينفق على الصواريخ والطائرات الحربية والقذائف لتمويل تنمية السكان ورفاههم، فهناك احتمال كبير بأن نكون أقرب إلى إيجاد الحلول التي تبدو اليوم بعيدة المنال إن لم تكن شبه مستحيلة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص فينسلاند والسيدة هاري على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

لقد شهدت الحالة الأمنية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة مزيدا من التدهور، مما ألحق الضرر بالإسرائيليين والفلسطينيين. وفي غزة، أطلقت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وفضائل مسلحة أخرى

من الاستجابة للحالة الإنسانية الأليمة التي تواجه فلسطين. ونؤكد من جديد تقديرنا العميق للجهود المتواصلة والمستدامة التي يبذلها المنسق الخاص لاستئناف عملية سياسية حقيقية ومشروعة، نقضي إلى تحقيق السلام. وتود موزامبيق أن تؤكد من جديد موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق دولة إسرائيل في الوجود.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته، وشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. أشكر أيضا تانيا هاري، التي استمعنا إلى بيانها بعناية.

في شهر أيار/مايو هذا، شهدنا الإطلاق العشوائي لمئات الصواريخ من غزة على إسرائيل، مما أسفر عن مقتل مدني واحد على الأقل وإصابة عدد من الجرحى، فضلا عن عملية عسكرية إسرائيلية في غزة أسفرت عن مقتل العشرات، بمن فيهم العديد من المدنيين، النساء والأطفال. وتلك الأحداث، شأنها شأن جميع أعمال العنف ضد المدنيين أينما وقعت، تبعث على القلق وتستحق الشجب.

ونعترف بالحق في الدفاع المشروع عن النفس. وفي الوقت نفسه، نود أن نذكر الجميع بأن الامتثال لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ليس اختياريا. ولا أحد مستثنى من ذلك. ونرحب بالجهود المبذولة الرامية إلى إنهاء الاشتباكات، ونحث الطرفين على مواصلة احترام وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه. ويجب على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه للمساعدة على تجنب تصعيد آخر. وفي ذلك الصدد، ندعو الطرفين مرة أخرى إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية أو التحريض على ارتكاب العنف. إن المواقف والخطابات والأفعال المتطرفة أو المتعصبة هي الوقود الذي يؤجج نيران دورة العنف التي يجب أن تنتهي الآن. قبل بضعة أيام، شهدنا توترات جديدة في الأماكن المقدسة في القدس، التي يجب احترام وضعها الراهن، وفي أماكن أخرى. وربما أكرر ما سبق لي قوله: أشدد على الدعوة إلى ضبط النفس والمنطق السليم. يتعين علينا أن نكون قادرين على فهم أن العنف لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف.

1 748 صاروخا على إسرائيل. وتسبب الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة في مقتل إسرائيلي وأربعة من سكان غزة. وتدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة إطلاق الصواريخ بشكل عشوائي على المدنيين، بل وجميع أشكال الإرهاب. ورحب وزير خارجية المملكة المتحدة بإعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل المسلحة في غزة، وأعرب عن امتنانه للدعم الذي قدمته مصر وقطر والولايات المتحدة. ونحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح.

وتؤيد المملكة المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ولكن السلوك الإسرائيلي يجب أن يتماشى دائما مع القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والإنسانية والتناسب والضرورة العسكرية. وشعرنا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بمقتل ما لا يقل عن 12 مدنيا، من بينهم ستة أطفال، في الغارات الإسرائيلية على غزة. وقد شهدنا هذا الشهر أيضا سقوط المزيد من القتلى في الضفة الغربية، حيث قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 110 فلسطينيين هذا العام، بمن فيهم مسلحون ومدنيون. وإذا استمر القتل بهذا المعدل، فسيكون عام 2023 أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدء توثيق الأمم المتحدة في عام 2004. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تتحلى بضبط النفس في استخدامها للقوة، وأن تحقق في الإصابات في صفوف المدنيين. وقتل بالفعل 19 إسرائيليًا من السكان والسياح، بمن فيهم لوسي ومايا وريتا دي، في هجمات إرهابية عام 2023. ويجب على السلطة الفلسطينية أيضا أن تؤكد مجددا سيطرتها على المنطقة

أخيرا، تؤيد المملكة المتحدة بقوة الوضع التاريخي الراهن الذي يحكم الأماكن المقدسة في القدس وتقدر الدور الهام الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي عليها. ولا تزال المملكة المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بأن حل الدولتين عن طريق التفاوض، على أساس حدود عام 1967 وعلى أن تكون القدس عاصمة مشتركة، هو السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن الدائمين والازدهار بين الطرفين. وفي لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي ستُعقد في حزيران/يونيه، سيكون من المهم بشكل حيوي أن يضع المجتمع الدولي الوكالة على مسار مستدام إذا أردنا حماية إيصال الخدمات الحيوية إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين. فالأونروا ضرورية للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وكما ذكر وزير خارجيتها في 14 أيار/مايو، ستدعم المملكة المتحدة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار وإيجاد طريق نحو إحلال سلام عادل ومستدام. والخطوة الأولى على هذا الطريق واضحة. ويجب على الجانبين احترام الالتزامات التي تعهدا بها بحسن نية في العقبة وشرم الشيخ.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الموضوعية بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واستمعنا أيضا إلى ملاحظات السيدة تانيا هاري.

لا يزال التصعيد غير المسبوق للعنف في منطقة الصراع العربي - الإسرائيلي محط اهتمام دولي. ونتيجة للتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية في جنين وأريحا ونابلس وحوارة والاشتباكات في سياق انتهاكات الوضع الراهن في القدس، وخاصة في حرم المسجد

ولن يتم التوصل إلى حل للنزاع ما لم تتصد إسرائيل والفلسطينيون على حد سواء للخطاب التحريضي والمؤجج للمشاعر، كما انتقفا على ذلك في شرم الشيخ في 19 آذار/مارس. ومع ذلك، لم نسمع في الأسبوع الماضي سوى شعارات وإهانات عنصرية من الرئيس عباس ومن المشاركين الإسرائيليين في مسيرة الأعلام في القدس. وهذا الخطاب والتحريض، بما في ذلك من جانب القادة السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين، يقوض قضية السلام. ويجب على إسرائيل

السياسي الحقيقي بهدنة اقتصادية. وبعد أن عرقلت الولايات المتحدة عمل المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، فإنها تشجع بإصرار التطبيع العربي الإسرائيلي فيما تتجاوز التسوية العادلة للقضية الفلسطينية. والمفارقة الحقيقية هنا هي أن واشنطن، التي تطمح إلى القيام بدور الراعي الوحيد لعملية السلام في الشرق الأوسط، فقدت منذ فترة طويلة وبشكل نهائي الحياد وعدم التحيز الضروريين لأي وسيط نزيه. ومحت قرارات الحكومة السابقة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وبالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان فعليا التزام الولايات المتحدة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وإزاء هذه الخلفية المثيرة للقلق، لا يسعنا إلا أن نرحب بالقرار الذي طال انتظاره الذي اتخذته جامعة الدول العربية باستعادة عضوية سورية. ونعتقد أن استئناف سورية لمشاركتها في أعمال جامعة الدول العربية، التي هي عضو مؤسس فيها، سيساعد في تحسين المناخ في الشرق الأوسط، بما في ذلك ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. ويدل قرار الجامعة على رغبة العالم العربي في تعزيز تنسيق الجهود الرامية إلى حل المشاكل العالقة في المنطقة من خلال المفاوضات.

ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل الدعوة إلى ضرورة استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قانوني دولي معترف به عالميا بشأن جميع قضايا الوضع النهائي - وهي الحدود واللجوء والموارد المائية والقدس. ولن يسهم في الحد من العنف والتطرف واستعادة الثقة المتبادلة في الشرق الأوسط سوى الاستئناف الحقيقي لعملية السلام، وفي القلب منها حل الدولتين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند

والسيدة هاري على إحاطتهما.

تشعر فرنسا بالقلق إزاء استمرار استخدام التدابير الانفرادية. وتدين القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بالإذن بتوطين مستوطنين في حومش بشمال الضفة الغربية المحتلة. ويتعارض هذا القرار، شأنه شأن جميع الإعلانات عن إنشاء المستوطنات أو توسيعها، مع القانون

الأقصى، وتساعد العنف في قطاع غزة، قُتل أكثر من 100 فلسطيني وجرح آلاف آخرون منذ بداية هذا العام. كما أن عدد الضحايا الإسرائيليين أخذ في الازدياد. ويواصل سلاح الجو الإسرائيلي شن غارات عشوائية على سورية، بما في ذلك على مطار حلب، الذي يُستخدم لنقل المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الزلزال المدمر. وحدثت زيادة مقلقة في الحوادث على طول الخط الأزرق مع لبنان، وبلغت ذروتها في أعنف تبادل لإطلاق الصواريخ منذ عام 2006.

وما من شك في أن أسباب تدهور الحالة في الميدان لا تزال تشمل الخطوات الانفرادية الرامية إلى فرض حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع وانعدام آفاق إحياء عملية السلام. وقبل كل شيء، فإن ذلك نتيجة للمعدل القياسي لنشاط بناء المستوطنات الإسرائيلية، حيث صدرت الموافقة على 7 157 وحدة سكنية في هذا العام، وهو ضعف الأرقام المسجلة في عامي 2021 و 2022، فضلا عن إضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، والذي يقترن بمصادرة الأراضي وهدم المنازل الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد عدد الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين، حيث احتُجز أكثر من 2 000 شخص، بمن فيهم قُصر، منذ بداية العام. كما أن الحوادث التي تنطوي على الاستخدام غير المتناسب للقوة والاستخدام المتزايد لتدابير الضغط الاجتماعي والاقتصادي آخذة في الازدياد. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك أي أثر ملموس لاجتماعي العقبة وشرم الشيخ ولا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن الذي يدين تلك الأعمال الإسرائيلية الانفرادية (S/PRST/2023/1). وفي الوقت نفسه، صدرت الموافقة على بناء 700 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات همتوس في القدس الشرقية في نيسان/أبريل من هذا العام.

وفي ظل هذه الظروف، يختار الفلسطينيون بشكل متزايد المقاومة ويكثفون جهودهم للدفاع عن حقوقهم المشروعة أمام الهيئات الدولية مثل محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة. وقد كشف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بوضوح عن المعايير المزدوجة لزملائنا من الولايات المتحدة، التي تواصل محاولاتها الانفرادية لعكس مسار الحالة المتدهورة على أرض الواقع بالاستعاضة عن السلام

وكما ذكر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن في الاجتماع السابع لمجموعة ميونيخ في 11 أيار/مايو، يتحتم إعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية تؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفرنسا على استعداد للمساهمة في هذه الجهود مع شركائها. وثمة دور هام تؤديه الأمم المتحدة، ولا سيما المنسق الخاص.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيدة هاري على إحاطتهما.

إن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة قطاع غزة، شهدت توترات مرة أخرى في هذا الشهر. وقد عقد مجلس الأمن في 10 أيار/مايو مشاورات طارئة بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة وفرنسا والصين. ومن خلال جهود الوساطة التي بذلتها مصر والبلدان الأخرى ذات الصلة، توصلت الأطراف المعنية أخيراً إلى وقف لإطلاق النار. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن التوترات والصراع بين فلسطين وإسرائيل قد تكررت مرارا خلال السنوات القليلة الماضية، وبالتالي أظهرت تماما أن عملية السلام المتوقعة منذ فترة طويلة والإدارة المتجزئة للأزمة لا يمكن استمرارهما وأنه لا يوجد بديل عن الحل الشامل والعادل.

وأود في هذا الصدد أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن الدينية المقدسة في القدس والتمسك به. في 21 أيار/مايو دخل مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى مجمع المسجد الأقصى للمرة الثانية هذا العام وأشعل التوترات من جديد. وفيما يتعلق بمسألة الأماكن الدينية المقدسة، يجب على إسرائيل أن توقف استقرازاها، وأن تضمن للمصلين المسلمين حقهم في العبادة، وأن تحافظ على السلام والهدوء في الأماكن الدينية المقدسة، وأن تحترم وصاية الأردن.

ثانياً، يجب أن يتوقف التوسع غير القانوني للمستوطنات في الأراضي المحتلة. إن الأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي وأحكام القرار 2334 (2016). فمنذ بداية العام وإسرائيل مستمرة

الدولي. كما أنه يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها إسرائيل في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ. وتدعو فرنسا الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن قرارها. ولن تعترف فرنسا أبداً بالضم غير القانوني للأراضي أو إضفاء الشرعية على المستوطنات غير القانونية.

وتعرب فرنسا أيضاً عن قلقها إزاء الزيارة الثانية التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إلى ساحة المسجد الأقصى في 21 أيار/مايو، والتي تشكل استفزازاً. ونشدد على أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس، ونشدد على أهمية الدور المحدد للأردن في هذا الصدد.

تؤجج التدابير الانفردية التوترات على أرض الواقع. ورحبت فرنسا بوقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ مساء يوم 13 أيار/مايو بفضل جهود الوساطة التي بذلتها مصر، بدعم من الأمم المتحدة وقطر. وتدعو إلى فتح دائم للمعابر المؤدية إلى غزة وإنهاء الحصار، مصحوباً بضمانات أمنية موثوقة لإسرائيل. وستواصل فرنسا إدانة أي هجمات على إسرائيل وتؤكد من جديد التزامها الثابت بأمنها. وأي خسارة في أرواح المدنيين أمر غير مقبول. ولم يؤد التصعيد الأخير إلا إلى زيادة معاناة السكان المدنيين. ولا تزال الحالة في الأراضي المحتلة محفوفة بالمخاطر. ولم تعد لدى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموارد المالية اللازمة للعمل بصورة طبيعية. ومن الآن وحتى آب/أغسطس، سيضطر برنامج الأغذية العالمي لتعليق جزء من عملياته في الضفة الغربية وغزة إذا لم يتلق الأموال اللازمة. وبالمثل، تحتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى موارد إضافية من الآن وحتى الصيف لمواصلة عملياتها.

ولذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية الدفاع عن إمكانية حل الدولتين وضمان احترام قراراته. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر والأردن لتمكين الطرفين من استئناف الحوار. وتدعو الطرفين إلى احترام التزاماتهما، لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات، ولكن أيضاً فيما يتعلق باحترام الصلاحيات الأمنية للسلطة الفلسطينية في المنطقة ألف.

الشرقية. وسوف نتكاتف مع المجتمع الدولي ونساهم بشكل إيجابي في التوصل المبكر إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية وتحقيق التعايش المتناغم والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي.

السيدة بونغو (غابون) (تكلت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وأكرر دعم وفد بلدي لعمله. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى إحاطة السيدة تانيا هاري.

لقد اتسم شهر أيار/مايو هذا بتصعيد العنف المهلك بشدة، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي العديدة لضبط النفس. لقد دفعت النساء والأطفال مرة أخرى ثمننا باهظاً. وبعد عشرات الأيام من القتال، فإن دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في 14 أيار/مايو يبعث على ارتياح حقيقي. إننا ندرك هشاشة الهدوء، وذلك بالنظر إلى آخر التقارير التي تفيد بأن ثلاثة مقاتلين فلسطينيين قد تم قتلهم في الجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة ليلة الأحد 21 أيار/مايو إلى الاثنين 22 أيار/مايو، وذلك خلال غارة شنها الجيش الإسرائيلي. إننا نحث كلا الجانبين على الامتناع عن الخطاب العدائي والاستنزافات الأخرى التي يمكن أن تشعل التوترات من جديد. ويجب أيضاً وقف الأنشطة الاستيطانية التي تتعارض مع القانون الدولي.

تكرر غابون دعوتها إلى ضبط النفس والحوار والحل الدبلوماسي. وتجدر الإشارة بالدور الرئيسي الذي قامت به مصر في وقف الأعمال القتالية والجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ولبنان وقطر للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. ويجب أن يتمكن السكان المدنيون الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء من العيش في أمان.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بأن التوصل إلى حل سياسي للصراع سيؤدي بلا شك إلى تحسين الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية المفزعة على أرض الواقع، والتي لم يعد أثرها السلبي على المنطقة محل نقاش. يجب لجميع المبادرات الرامية إلى إحلال السلام والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي أن تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، الأمر الذي سيكفل الرخاء والاستقرار المشتركين للمنطقة بأسرها.

في اتخاذ تدابير أحادية الجانب بشأن الموافقة على عمليات العودة إلى مستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة، وإضفاء الشرعية على مستوطنات. إننا نحث إسرائيل على الوقف الفوري لتلك الأعمال والكف عن التعدي على أراضي وموارد الشعب الفلسطيني.

ثالثاً، يجب احترام القانون الدولي الإنساني. إن أكثر من 100 فلسطيني، بمن فيهم أطفال، قد لقوا حتفهم في اشتباكات منذ بداية العام. وتكبدت إسرائيل أيضاً خسائر في صفوف المدنيين. ينبغي لجميع الأطراف المعنية وقف جميع أشكال العنف ضد المدنيين واستهداف المدارس والمستشفيات وبنى تحتية مدنية أخرى. وينبغي تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمعيشية لفلسطين. ينبغي لإسرائيل أن ترفع الحصار عن غزة في أقرب وقت ممكن. وينبغي الحفاظ على تدفق الناس وإمدادات إعادة الإعمار دون عوائق إلى غزة ومنها.

إن التمسك بالوضع التاريخي الراهن للأماكن الدينية المقدسة، ووقف توسيع المستوطنات، واحترام القانون الدولي الإنساني هي متطلبات أساسية لمنع التصعيد المتكرر للتوترات بين فلسطين وإسرائيل. والأطراف المعنية ملزمة بتنفيذها وينبغي ألا تستخدمها كأوراق مساومة. إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ضمان تنفيذها وينبغي ألا يظل غير مبال. الوفاء بتلك المتطلبات الثلاثة هو أيضاً خطوة أساسية نحو إحياء حل الدولتين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يكتفي بالتشدد بالكلام عن دعم حل الدولتين أو أن يستخدم دعم المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة كذريعة للتصل من مسؤولياته. ينبغي للبلد الذي له تأثير كبير على الأطراف المعنية أن يبذل جهوداً ملموسة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام، وينبغي ألا يمنع مجلس الأمن دون مبرر من التوصل إلى حد أدنى من توافق الآراء بشأن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية.

وستواصل الصين دعمها القوي للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس

مقابل الأضرار الجانبية المتوقعة لكي تتأكد من عدم شن هجمات مفرطة أو غير متناسبة.

ونشعر بالحرز إزاء مقتل 45 فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية ومقتل إسرائيلي على يد الفلسطينيين في الفترة من 2 إلى 15 أيار/مايو، على النحو المبين في التقرير عن حماية المدنيين الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا وأصدقائهم ولحكومتنا إسرائيل وفلسطين في خسارتهم.

لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الخطط الأخيرة لحكومة إسرائيل الحالية للمضي قدما في توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، بما في ذلك الموافقة المبدئية التي منحتها لجنة التخطيط والبناء المحلية في القدس في الأسبوع الماضي والتي تمهد السبيل لبناء 400 منزل جديد للسكان اليهود داخل بلدة أبو ديس الفلسطينية.

ونشجع كبار المسؤولين في إسرائيل وفلسطين على انتهاج سياسة متأنية لضبط النفس بغية الحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين.

ونقر بأهمية الإبقاء على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، قولا وفعلا، ونؤكد في ذلك الصدد الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن بصفته الوصي على الأماكن المقدسة في القدس. ويمكن للزيارات من قبيل تلك التي قام بها مؤخرا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إلى جبل الهيكل يوم الأحد، الموافق 21 أيار/مايو، أن تثير ردود فعل سلبية وأن تؤدي إلى مسار مدمر لفك الارتباط.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ لأن البيئة شديدة التدهور التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة لا تزال تحجب التطلعات الجماعية لمجلس الأمن وبلدان الشرق الأوسط والمجتمع الدولي إلى أن تعيش إسرائيل وفلسطين في سلام جنباً إلى جنب بوصفهما دولتين ذاتي سيادة، والقدس عاصمتها المشتركة.

ونؤكد من جديد إيماننا بأن الطريق إلى السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يمر عبر حل الدولتين ونحث جميع الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما كبار القادة السياسيين من كلا

السيد بواتنغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص على إحاطته المتمعة، وأن أشكر السيدة تانيا هاري على عرض وجهة نظرها.

ونحيط علما بالعرض المؤلم للأحداث على أرض الواقع، فضلا عن التدابير التي يتم اتخاذها لمعالجة الأسباب الرئيسية للصراع ومنع تكرارها. ومن المؤسف أن الإحاطات لا تصور لنا تدهورا أمنيا وحالة إنسانية متردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل تصور لنا أيضا تراجعاً عن النوايا الحسنة والزمخ اللذين تحققا بعد اجتماعي العقبة وشرم الشيخ في شباط/فبراير وآذار/مارس. إننا نشجع البلدان الصديقة في المنطقة على بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية وجهود الوساطة لدرء موجة العنف المثيرة للقلق بين إسرائيل وفلسطين وجلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

ونلاحظ مع الأسف تصاعد الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية في أعقاب عمليات البحث والاعتقال العسكرية الإسرائيلية في أماكن مثل مخيمات جنين وعسکر وبلاطة للاجئين في نابلس، ومخيم عقبة جبر للاجئين، في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، ومخيمي نور الشمس وطولكرم للاجئين، في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية. ويساورنا القلق من أنه على الرغم من أن العمليات العسكرية أسفرت عن ضبط عدد من الأسلحة، بما في ذلك البنادق والأجهزة المتفجرة، إلا أنها فاقمت أيضا الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفاقمت الحالة المتفجرة أصلا على أرض الواقع نتيجة للاعتقال الجماعي لمئات الشبان الفلسطينيين، وهدم المباني التي يملكها فلسطينيون، وتهجير أسر فلسطينية من مزارعها وقرائها.

وبينما نعي الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، لا سيما عقب إطلاق عناصر حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهم من المقاتلين الفلسطينيين صواريخ وقذائف هاون مؤخرا من غزة على سكان إسرائيل والبلدات الإسرائيلية الواقعة على طول الحدود، فإننا نحث حكومة إسرائيل على أن تزن دائما المنفعة العسكرية المنتظرة

وبينما تؤكد من جديد أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن النفس، فإنه يجب أيضا احترام مبدأَي الضرورة والتناسب. ويساورنا القلق إزاء المداهمات المتكررة والمنهجية والعنيفة التي تنفذها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية والتي تواصل تعريض المدنيين، بمن فيهم الأطفال، للخطر.

وإذ تعرب مالطة عن اتفاقها مع البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في 20 شباط/فبراير (S/PRST/2023/1)، فإنها تكرر معارضتها الشديدة للتدابير الانفرادية التي تعرقل السلام. وتشمل تلك التدابير التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية - فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عبءا أمام تحقيق السلام - وإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين ومواصلة تشريد المدنيين الفلسطينيين. كما نشعر بالقلق البالغ إزاء التقارير التي تتناول بالتفصيل المحاولات الاستكشافية لزيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية زيادة كبيرة.

وندين بلا تحفظ هدم المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك هدم المدرسة الممولة من الاتحاد الأوروبي في قرية جبة الذيب مؤخرا. فقد حرم ذلك العمل الانفرادي 81 طفلا فلسطينيا من حقهم الأصيل في التعليم.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء مسيرة الأعلام الإسرائيلية الاستفزازية التي شهدتها القدس في الأسبوع الماضي، والتي سار خلالها آلاف المستوطنين عبر الحي الإسلامي في البلدة القديمة واقتحم المئات منهم للمسجد الأقصى، تحت حماية أمنية مشددة. فتلك الأعمال، إلى جانب خطاب الكراهية التحريضي، تدفع بالتوترات إلى حافة الانفجار. وتحرم هذه التدابير الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وتقوض أي آفاق لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا، مما يرسخ واقع الدولة الواحدة الذي يتعارض مع قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وما يدعو للقلق البالغ أيضا الحالة المالية المتردية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وندعو إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لخدماتها التي لا غنى عنها، والتي سيسفر غيابها عن عواقب إنسانية وخيمة.

الجانبين، على الامتناع عن الأعمال والخطابات التحريضية، فضلا عن تجديد التزامهم باتخاذ تدابير لبناء الثقة وتعزيز الثقة المتبادلة بغية معالجة المسائل غير المحسومة من خلال الحوار المباشر.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته والسيدة هاري على ملاحظاتها وتوصياتها المتبصرة.

في المستهل، نشيد بالسلطات المصرية، في أعقاب الأعمال العدائية الأخيرة، لتوسطها في وقف إطلاق النار وإعادة حالة الهدوء النسبي. وأبرزت تلك الأحداث مرة أخرى مدى خطورة الحالة في قطاع غزة وكونها غير قابلة للاستمرار. فغزة تشهد أحد أعلى مستويات الاحتياجات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج 80 في المائة من سكانها إلى المساعدات الإنسانية - وهي حالة تفاقمت جراء استمرار الحصار الإسرائيلي. ونشدد على واجب الالتزام بكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق.

وقد كان من المحزن جدا لبلدي، كونه أحد الموقعين على "الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان"، أن يشاهد، مرة أخرى، تجدد القصف والدمار في غزة - وهي واحدة من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في العالم. وفي تلك الجولة الأخيرة من القتال، تضررت المنازل ودُمرت ووردت تقارير عن أضرار جزئية لحقت بعدة مستشفيات ومرافق للرعاية الصحية.

وبالنسبة لمالطة، تكتسي حماية المدنيين في النزاعات، بمن فيهم الأطفال والنساء، واحترام القانون الدولي الإنساني أهمية قصوى. ومما يؤسف له أن تلك المسألة غالبا ما تكون موضع تجاهل في حالة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وتدين مالطة بشدة جميع الأعمال التي تؤدي إلى قتل المدنيين من الجانبين. وندين بقوة الإطلاق العشوائي للصواريخ على إسرائيل، فضلا عن جميع أعمال الإرهاب والتحريض على الإرهاب، التي لا تزال تهدد المدنيين وتؤدي إلى مزيد من الخسائر المأساوية في الأرواح.

على الأماكن المقدسة. وعلاوة على ذلك، تعتبر سويسرا القدس الشرقية أرضاً محتلة يجب أن يتفاوض الطرفان على وضعها النهائي، بما في ذلك على كونها عاصمة لدولتين.

وندعو الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها لتحقيق خفض دائم للتصعيد، ولا سيما من خلال تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في العقبة وشرم الشيخ، والتي أعقبت البيان الرئاسي (S/PRST/2023/1) الذي اعتمده المجلس. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى إلغاء الأمر الذي يسمح لمواطنيها بالاستيطان في حومش، وهي بؤرة استيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. ونأسف أيضاً لاضطرار أفراد مجتمع فلسطيني إلى مغادرة أراضيهم في عين سامية.

وتدين سويسرا مقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة قبل أسبوعين. وتدين أيضاً الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة على إسرائيل. وفي الضفة الغربية، قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من 100 فلسطيني هذا العام، من بينهم 19 طفلاً. وندعو الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطه، فضلاً عن حقوق الإنسان.

وكما سمعنا في الإحاطة التي قدمتها السيدة تانيا هاري، التي أشكرها، فإن غزة تخضع للحصار منذ 16 عاماً. ولا بد من رفع الحصار. إن التخفيف الفوري للقيود المفروضة على وصول الأشخاص وحركتهم بين غزة وإسرائيل أمر بالغ الأهمية. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بأن تكفل، قدر استطاعتها، تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. لذلك يجب أن تظل المعابر المفتوحة مفتوحة.

وأخيراً، فإن تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى غير كاف لتغطية العمليات الضرورية لبقاء المستفيدين منها. تلك الحالة تبعث على القلق. ونأمل أن يخفف المؤتمر السنوي للمانحين في نيويورك، المقرر عقده في أوائل حزيران/يونيه، العبء المالي على الوكالة.

تكتسي المصالحة بين الفلسطينيين أهمية حاسمة إذا أردنا أن نخطو في اتجاه تحقيق حل الدولتين. وتحت مألظة الفصائل الفلسطينية على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إعلان الجزائر لعام 2022، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة للجميع. ويجب أن تأتي حقوق المرأة، بما في ذلك مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة وتوليها الأدوار القيادية، في صميم تلك العمليات والمناقشات.

وتؤكد مألظة الحاجة الماسة إلى أن تشارك جميع الأطراف في الحوار بحسن نية. ونشجع الأطراف على مواصلة المناقشات لمتابعة الاتفاقات المبرمة في العقبة وشرم الشيخ ووضع تدابير لبناء الثقة والتنفيذ البناء للالتزامات المتعهد بها، بما في ذلك ضرورة وضع حد لدوافع النزاع وكفالة الاستقرار المالي للاقتصاد الفلسطيني. فذلك ضروري لإرساء الأساس لخطة السلام التي تشدد الحاجة إليها.

وتظل مألظة ملتزمة بتحقيق حل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين الديمقراطيةان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة

سويسرا.

أود بداية أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته. وقبل كل شيء، نشيد بما بذله من جهود، وكذلك بالدور الذي اضطلعت به مصر وقطر، في التفاوض الذي أفضى إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار في 13 أيار/مايو في خضم الأعمال العدائية الأخيرة في غزة وإسرائيل، وكذلك في دعم احترامه.

تبين أحداث الأسبوع الماضي أن التوترات ومخاطر تصعيد العنف لا تزال مرتفعة جداً. ومن غير المقبول استخدام الشعارات العنصرية والتحريض على كراهية السكان الفلسطينيين والاعتداء على الصحفيين. وندعو سويسرا قادة جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي استفزازات. ويجب احترام الوضع التاريخي الراهن للحرم الشريف/جبل الهيكل، بما في ذلك الدور الذي يضطلع به الأردن بوصفه الوصي

إن التطورات التي حدثت خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك ما يتعلق بتاريخ مختلفة ذات أهمية تاريخية، أظهرت مرة أخرى الحاجة الملحة إلى استئناف عملية سياسية ذات مصداقية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وسويسرا على استعداد، بما في ذلك من خلال مساعيها الحميدة، لتيسير استئناف حوار موثوق به من أجل التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 11/45.